

Distr.: General

10 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوسكا (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2، Room DC2-0750، Chief of the Official Records Editing Section, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/54/98، 265، 411، 419 و 430)

١ - السيدة راغوز (كرواتيا): قالت إن الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل أتاحت للمجتمع الدولي فرصة فريدة لبحث إنجازاته لصالح الطفل حتى اليوم وإعداد نفسه للتحديات التي ستواجهه الطفل في القرن القادم. وفي هذا الصدد، تلعب اللجنة المعنية بحقوق الطفل دورا حاسما في الدعوة للاتفاقية ورصد تنفيذها. وتقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعما قيّما من خلال خطة العمل التي شرعت في تنفيذها لتعزيز التقيد بالمبادئ الواردة في الاتفاقية. ويلزم بذل مزيد من الجهد لكفالة تنفيذ المعايير الدولية عام ١٩٩٦ لحقوق الطفل بالكامل. وأضافت أن وفدها يبدي إعجابا شديدا بالتزام أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بهذه المهمة، وأعربت عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي بأسره إظهار هذا الالتزام بعد انتهاء هذا العقد البالغ الأهمية في تاريخ حقوق الطفل.

٢ - وأضافت تقول إن السيد أوتونو بيّن مدى اتساع نطاق معاناة الطفل أو مدى ما عاناه من الصراع وعواقبه؛ ولالأطفال في بلدها تجربة شخصية لما يعنيه المقرر الخاص. ويجب أن تعمل الدول الأعضاء بسرعة على تنفيذ التوصيات التطلعية الواردة في تقريره. أما اعتماد مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، فإنه أتاح وسيلة هامة للتركيز على القضايا الحاسمة ووضع قضية الطفل على قائمة جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. ويتطلب تمكين الطفل من نيل حقوقه بالكامل بذل جهود متضافرة للقضاء على الفقر. كما أن اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ مؤخرا والتوصية رقم ١٩٠ المرافقة لها بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمالة الطفل تعد خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

٣ - وفيما يتعلق باتخاذ إجراء على الصعيد الوطني لكفالة حقوق الطفل، أدمجت كرواتيا اتفاقية حقوق الطفل في قانونها المحلي. وعملا بالاتفاقية وبالإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل المعنية بتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات، أنشأت كرواتيا برنامج عمل وطني معني بالطفل. وتم وضع هذا البرنامج بمشاركة ممثلين للحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية برفاء الطفل، وأنشئت لجنة وطنية لرصد تنفيذه. وتم مؤخرا وضع برنامج وطني لتعليم حقوق الإنسان في صورته النهائية، وسيتم إدماجه قريبا في جميع المناهج المدرسية بالمرحلتين الابتدائية والثانوية.

٤ - ومضت تقول إنه في كثير من البلدان، بما فيها بلدها، لا تزال الألغام الأرضية مشكلة خطيرة. ومن المحزن أن تكون النساء والأطفال هم أكثر الناس تعرضا لخطرهما. وما برحت اليونيسيف تتعاون مع السلطات الوطنية في تنفيذ برنامج توعية وطني بخطرهما. وسيتم إدماجه أيضا في المنهاج الدراسي. أما المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالألغام الأرضية المضادة للأشخاص، المعقود في زغرب في حزيران/يونيه، فقد كان له أثر إيجابي على الجهود المبذولة للقضاء على مشكلة الألغام الأرضية، ولكن بقي على البلدان في مرحلة الانتقال، مثل بلدها، أن تركز جهودها من جديد لإيجاد الوسائل اللازمة لحماية الطفل.

٥ - السيد جاسم (البحرين): قال إنه لا يمكن أن يكون هناك خلاف بشأن أهمية حقوق الطفل. وإنه من المحزن جدا، أنه ما زال يجري استغلال الأطفال بصورة قاسية من أجل تحقيق المكاسب وإرغامهم على الخدمة كجنود. إن مأساة الأطفال الذين طردوا من ديارهم أو أُرغموا على الخدمة العسكرية نتيجة الصراع المسلح، بوجه خاص، تعد وصمة عار في جبين البشرية في ضوء أحكام اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية حقوق الطفل.

٦ - وأضاف يقول إن بلده انضم إلى اتفاقية حقوق الطفل منذ زمن طويل وتم رصد موارد وفيرة في مجالات الصحة والتنمية الاجتماعية وتعليم الأطفال البحرانيين مما أسفر عن نتائج جديدة بالذكر في شكل انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس. ويتم حاليا بموجب القانون الإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال وتم إنشاء محكمة خاصة للنظر في قضايا سوء معاملة الأطفال وحالات الموت في ظروف غير واضحة. وفي الوقت الذي تشيد فيه البحرين بجهود منظمة الأمم المتحدة في مجال رعاية الطفل والمنظمات والوكالات المتخصصة المعنية، وبالأخص اليونيسيف، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لحماية الأطفال وتعزيز حقوق الطفل من أجل مستقبل أكثر إشراقا وأمنا وسلاما لجميع أطفال العالم في الألفية الثالثة.

٧ - الأسقف مارتينو (الكرسي الرسولي): قال إنه من دواعي السخرية المفضعة أنه بعد عقد من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أن نجد الأطفال في العالم، كما بيّن السيد أوتونو والسيدة بلامي والسيدة كالسياس - سانتوس، أصبحوا في حالة سيئة مما يدعو إلى التساؤل عما إذا كان المجتمع الدولي قد خذلهم. وقد تكلم السيد أوتونو عن أهمية علاج هذه الحالة عن طريق إعادة فرض نظم القيم التقليدية. والكرسي الرسولي يؤيد قلبا وقالبا هذا الرأي. فاحترام كرامة الإنسان، وقدسيتها الأسرة ودور الآباء في تنشئة أطفالهم، جميعها قيم أساسية، اعترف بها المجتمع الدولي رسميا في اتفاقية حقوق الطفل. غير أن هناك محاولات متكررة لتجاهل هذه القيم أو إنكارها، وقد هوجمت الوفود التي نادى بالتمسك بها ووصفت بأنها معادية للتطور.

٨ - لقد تكلم البابا يوحنا الثاني في رسالته بمناسبة يوم السلام العالمي لعام ١٩٩٩ عن التركة الفظيعة فيما يتعلق بالأطفال الذين يشبون في ظل خلفية من الصراع، أو الأسوأ من ذلك، الذين يرغمون على القتال، وأنهم يتحملون وذر ذلك بقية حياتهم دونما ذنب ارتكبه. وإذا لم تحترم الأسرة الأممية القيم الأساسية واستمرت في ارتكاب جرائمها الشنعاء ضد الأطفال الذين ولدوا أو لم يولدوا، فسوف ينتهي بها المطاف بأن تحضر قبور أجيالها المقبلة بأيديها.

٩ - وأول خطوة نحو علاج هذه الحالة هي خلق وعي دولي حقيقي بكرامة الإنسان. ويشمل الحفاظ على تلك الكرامة الحب والرعاية اللتين لا توجدان إلا في سياق الأسرة. وتعزيز الأسرة هو أفضل سبيل لحماية الأطفال. فهناك تأكيدات على حدوث أعمال طرد للأطفال من بيئة الأسرة وزيادة أعمال العنف والجريمة. وبالإضافة إلى الحب والرعاية، يحتاج الأطفال إلى التوجيه وهو شيء يتميز به الأبوان وواجب يحتم عليهما تقديم هذا التوجيه. فتنشئة أطفالهم ومستقبلهم في متناول أيديهم.

١٠ - واستطرد قائلاً إنه بعد مرور عقدين على السنة الدولية للطفل وعقد تقريرا على سريان اتفاقية حقوق الطفل، أصبح ٢٠ مليون طفل ضحايا للصراع المسلح، ويعاني ملايين آخرون من الفقر أو الاستغلال. ولا ينبغي أن يتوانى المجتمع الدولي عن إيقاف جرائم الاستبعاد واقتراف الرذيلة. ويجب أن يدين جميع محاولات إقحام الأطفال في الصراعات المسلحة ويعبّر عن إصراره على حمايتهم من آثار هذه الصراعات. والكرسي الرسولي، من جانبه، سوف يستمر في دفاعه عن القيم التي يرى أنها أساسية لأي محاولة مخصصة لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم. وفي التزامه التاريخي إزاء الأطفال المحتاجين في العالم، وفي ندائه بأن الأطفال، الذين يجري إعدادهم لبناء مجتمع المستقبل، يجب تعليمهم ليعيشوا في سلام.

١١ - السيدة نيامسورين (منغوليا): قالت إنها ممتنة لكي تلاحظ أن ١٩١ بلدا قد أصبحوا أطرافا في اتفاقية حقوق الطفل، وأنها تأمل في أن يتحقق التقيّد بها عالميا. وأضافت أن منغوليا، التي كانت من بين الدول الأولى التي صدّقت على الاتفاقية، تتعاون بنشاط مع لجنة حقوق الطفل، وتنفذ برنامج عمل وطني لنماء الطفل. أما التقرير بشأن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. فإنه يبرهن بصورة حية على أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لكفالة حقوق الطفل المجسدة في الاتفاقية. كما تبيّن التقارير الأخرى العمل الهائل الذي تضطلع به اليونيسيف واليونسكو ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية من أجل حماية الحقوق الأساسية للطفل وتعزيزها.

١٢ - وحماية الأطفال من الصراعات المسلحة أصبحت واحدة من القضايا الأمنية والأخلاقية الملحة التي تواجه العالم. وفي الصراعات المسلحة الجارية حاليا، السكان المدنيون، لا سيما النساء والأطفال، هم أكثر الناس معاناة في هذا الصدد. وجميع المجتمعات ملتزمة أدبيا بحماية الأطفال وتهيئة الظروف الضرورية لنمائهم وتعليمهم ورفاههم. وفي هذا الصدد، يرحب وفدها باعتماد مجلس الأمن القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي يوفر أداة هامة للدعوة، لصالح الأطفال المتأثرين بالصراع.

١٣ - وقالت إن منغوليا تؤيد الاقتراح الذي قدمه المقرر الخاص بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية، ويحث لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على إدراج مسألة بغاء الأطفال عند النظر في جرائم الحاسوب في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. كما يحبذ وفدها أن يعتمد في وقت مبكر مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وشأن المقرر الخاص، فإنها صدمت أيضا عندما علمت بإساءة معاملة الفتيات العاملات في الخدمة المنزلية حتى في بعض البعثات الدبلوماسية في بلدان معينة. وأضافت أن منغوليا ترحب، في هذا الصدد، باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وترى أن التصديق عليها في وقت مبكر أمر بالغ الأهمية.

١٤ - وشأن كثير من البلدان التي تمر بتغييرات أساسية، ما برحت منغوليا تحابه منذ السنوات الثمان الماضية تحديات الفترة الانتقالية. ويعاني جزء كبير من سكانها من الفقر والبطالة، ولا يزال معدل وفيات الأطفال مرتفعا. ولا يزال ربع السكان تقريبا لا تتوافر له فرص الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وتسبب ظاهرة أطفال الشوارع

قلقا عميقا. ولمعالجة هذه المشاكل، يعبئ بلدها جميع موارده الداخلية لتنفيذ برامج ومشاريع مختلفة. وأعربت عن امتنانها، في هذا الصدد، لليونيسيف لاستمرار دعمها النشط لرفاه الأطفال المنغوليين.

١٥ - السيد صن أنغ (جمهورية الصين الشعبية): قال إن المبدأ الوارد في اتفاقية حقوق الطفل بوجوب إيلاء الاعتبار الأسمى لأفضل مصالح الطفل، يشكل التفاهم المشترك لجميع أولئك الذين يحبون الأطفال ويحرصون عليهم على مستوى العالم. وهو مبدأ يجب أن تتبعه جميع الدول في المسائل التي تخص الطفل. ولضمان تطبيقه عالميا، يلزم بذل مزيد من الجهود، لا سيما لإقناع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تنضم إليها، والانتهاه من صياغة البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية وبشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى تنفيذ الاتفاقية. وتعني الأخيرة، بوجه خاص، احترام التقاليد والقيم الثقافية الوطنية وتحسين الأحوال المعيشية للأطفال في البلدان النامية.

١٦ - وأردف قائلاً إن الصين طرف في اتفاقية حقوق الطفل وهي ملتزمة رسميا بكفالة احترام الحقوق الواردة فيها. وتعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه مهام أساسية بالنسبة للحكومة الصينية وللمجتمع الصيني، وقد حازت نجاحات البلد في هذا الصدد اهتماما عالميا. والصين على استعداد للعمل مع غيرها من البلدان وبذل مزيد من الجهود لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

١٧ - السيدة أوتيتي (أوغندا): قالت إن أوغندا، بوصفها بلدا يتكون أساسا من صغار السن، تبدي اهتماما خاصا بالبند قيد المناقشة. وحسبما تبين الوثائق المعروضة على اللجنة، تدنت حياة الأطفال على نحو تجاوز المقاييس، وفي هذه الحالة فإن مظاهر الاحتجاج والقلق على حقوق الأطفال تصيح في أغلب الأحيان لا معنى لها. ويجب أن يدرك العالم أن جيل الغد قد يصيح غير عادي تماما. وبعد، فإن الحوار مع السيد أوتونو والسيدة كالسياس - سانتوس والسيدة بلامي كان بناء.

١٨ - وكدليل على الاهتمام بالطفل، صدقت أوغندا على الاتفاقية الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهه، وأنشأت مجلسا وطنيا لشؤون الطفل وخطة عمل وطنية من أجل الطفل وسنت نظاما أساسيا من أجل الطفل. كما أعلنت على الصعيدين الوطني والدولي أن أطفالها يعانون بشدة من جراء الصراع المسلح. وقد أشار السيد أوتو في الفقرة ١٠٣ من تقريره (A/54/430) إلى تعهد حكومتها بتيسير الإفراج عن الأطفال الذين اختطفتهم الجماعة المتمردة المعروفة باسم جيش المقاومة الإلهي من جنوبي أوغندا وإعادتهم إلى ديارهم. ولقد كانت معاملة هذه الجماعة للأطفال مرعبة حيث وصفها نائب المديرية التنفيذية لليونيسيف بأنها ليس لها مثيل في أي مكان آخر، وأنها تجمد الدم في العروق ومأساة تحطم القلب موجهة عن عمد ضد الأطفال. وكانت الدافع وراء بعثة السيد أوتونو الميدانية إلى أوغندا.

١٩ - وأضافت تقول إن أوغندا ممتنة جدا لجميع البلدان وللمنظمات الدولية وغير الحكومية التي شاركتها في كفاحها من أجل إعطاء أطفالها كامل حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة بوجه خاص باليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي وجماعة مراقبة حقوق الإنسان. ويعترف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالمظالم التي تحيق

بالأطفال، بما في ذلك الاغتصاب والذبح بوصفها جرائم شنيعة، ومع ذلك لا يزال الكبار يرتكبونها. وعلى الجميع أن يدركوا، أنه بالنسبة لكثير من الأطفال، لا يزال الفقر وسوء التغذية والمرض والكوارث الطبيعية، تشكل بالفعل عبئا لا يطاق؛ وإذا ما أضيفت إلى تلك الجرائم مظالم أخرى، فإن الآثار الناجمة عن الضرر المتعمد لن تزول أبداً.

٢٠ - السيد عامر (السودان): قال إنه في حين تنعم أجزاء من العالم بالازدهار الاقتصادي، تواجه البلدان النامية فقر مدقع وعدم كفاية في الخدمات الأساسية، بما يلحق الضرر برفاه الأطفال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى ثلاث نهج ترد بإيجاز في تقرير المقرر الخاص (تعزيز وتقوية نظم القيم المحلية، بناء القدرات الوطنية اللازمة للحماية والدعوة وتوفير الحماية والإغاثة للمجتمعات المحلية المشردة داخليا). وفي حالات الصراع المسلح، بوجه خاص، يرغم الأطفال على الخدمة في الجيوش مما يعرضهم للموت أو التشويه، أو يطردون من بيوتهم، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر عدم الاستقرار والإصابة بالأمراض والحرمان من التعليم. وينبغي أن يجد المجتمع الدولي وسائل لمعالجة هذه المسألة. كما أن الأطفال غير المصحوبين والاستغلال الاقتصادي والاتجار بالأطفال كلها أيضا مشاكل ملحة.

٢١ - وعلى الرغم من انتشار الوعي بحقوق الطفل على نحو لا ريب فيه، لم يترجم هذا الوعي إلى واقع ملموس. وللتعاون الدولي دور هام ينبغي القيام به في هذا الصدد. وينبغي بوجه خاص زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان متقدمة النمو لتصل إلى مستواها المستصوب وهو ٠,٠٧ من الناتج القومي الإجمالي.

٢٢ - وأضاف يقول إن رفاه الطفل، الذي دللت عليه مصادقة بلده على اتفاقية حقوق الطفل، ينعكس في دستورها، الذي يوفر حماية واسعة لحقوق الطفل ورفاهه، بما في ذلك الحق في التعليم والرعاية الصحية. والواقع أنه تم توسيع نطاق الرعاية الصحية على نحو كبير: ويشهد على ذلك بناء مصنع الشفاء للأدوية الذي كان يوفر أكثر من ٧٠ في المائة من احتياجات البلاد من الدواء، إلا أن تدمير هذا المصنع في عمل من أعمال العدوان لم يلحق الضرر بأطفال السودان وحدهم بل أيضا بأطفال البلدان المجاورة التي كان هذا المصنع يوفر لها احتياجاتها. وأشار إلى أن حكومته تسعى جاهدة لإعادة الاستقرار إلى الجزء الجنوبي من البلاد. وهناك ما يدعو للقلق فيما يتعلق برفاه الأطفال هناك، الذين يتم استخدامهم كجنود وكدروع بشرية، واستغلالهم في نواح أخرى بأساليب يجب على المجتمع الدولي إدانتها.

٢٣ - السيد كاراخزا (غواتيمالا): قال إنه على الرغم من استمرار ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع، فإنه انخفض انخفاضاً كبيراً في بلده. وفي مجال التعليم، تسعى غواتيمالا إلى توسيع نطاق التعليم في المراحل قبل الابتدائية والابتدائية والثانوية. والهدف هو ضمان الوصول الشامل إلى السنوات الثلاث الأولى من التعليم الابتدائي على الأقل وخفض نسبة الأمية إلى ٣٠ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠.

٢٤ - وأعرب عن امتنان وفده للمقررة الخاصة لحقوق الإنسان المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية وذلك لتوصيتها الأولية المقدمة للحكومة. ووفقاً لمعلومات وارداة من وزارة الشؤون العامة الغواتيمالية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤، شاركت ٢٠ منظمة في اختطاف أطفال في البلد، وكان يتم

اختطاف ستة أطفال يوميا على يد المتاجرين بالقُصَّر الذين يتعاملون في تجارة التبني. وتبيّن دراسة أن عمليات التبني على الصعيد الدولي تفوق في عددها كثيرا عمليات التبني على الصعيد الوطني في غواتيمالا. وطبقا لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تبيّن أن الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والسويد، وألمانيا، وإيطاليا، وأستراليا والمملكة المتحدة هي البلدان التي تستقبل العدد الأكبر من الأطفال الغواتيماليين من أجل التبني.

٢٥ - وتتراوح تكلفة تبني الطفل بين ١٠ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ دولار. وهكذا أصبح التبني نشاطا تجاريا يعود بمكاسب آخذة في الازدياد على ممارسيه ومن بينهم محامين وأطباء وموظفين حكوميين ومجموعات مختلفة أخرى من الأشخاص جعلوا من التبني تجارة من أكثر الأعمال اجتذابا. وتبيّن دراسة لوزارة الشؤون العامة عن انتهاكات حقوق الطفل أن معظم الحالات المسجلة تتعلق باختطاف الأطفال. وتمثل حالات الإساءة الجنسية ثاني أكبر مجموعة من الجرائم.

٢٦ - واستطرد قائلا، ومع ذلك، لم يتم مطلقا تجاهل هذه المشاكل. فقد قدم النائب العام إلى الكونغرس مشروع قانون بشأن التبني، ينص على إنشاء مجلس للتبني لغرض مراجعة ملفات الأطفال الذين يجري تبنيهم والاحتفاظ بسجلات للقُصَّر والآباء القائمين بالتبني. وسيُنظم مشروع القانون أيضا مشاركة محررو العقود في عملية التبني وضرورة الحصول على موافقة نهائية من قبَل القاضي.

٢٧ - وأشار إلى أن الفقر وتفكك الأسرة وتوسع القطاع الاقتصادي غير الرسمي من بين العوامل التي ساقط الأطفال وصغار السن إلى سوق العمل. وأضاف أن الوحدة المعنية بحماية العمال القُصَّر التابعة لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي هي المسؤولة عن إدارة السياسة الوطنية في مجال عمالة الأطفال وتوفير الحماية لهم وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وتسعى الوحدة إلى وضع حد لاستئجار الأطفال دون الثانية عشر من العمر والقضاء نهائيا على تشغيل الأطفال في أعمال عالية المخاطر. وفي عام ١٩٩٦، وقّعت وزارة العمل الغواتيمالية ومنظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم بشأن الالتزام بتبني استراتيجيات البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال. ووافق أرباب العمل على إنشاء لجنة وطنية لحماية العمال الصغار ويجري إعداد مشروع تعديلات لمدونة العمل. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقّعت غواتيمالا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، والتي تتناول بيع الأطفال والاتجار بهم وتحظر العمل القسري والخدمة العسكرية واستغلال الأطفال في البغاء أو إنتاج المواد الإباحية.

٢٨ - وأردف قائلا إن أمانة الرفاه الاجتماعي هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الاجتماعية العامة والاستراتيجيات والبرامج لصالح الأطفال والصغار. ووفقا لاتفاقية حقوق الطفل وللدستور، شاركت الأمانة، منذ عام ١٩٩٧ في عملية توسيع نطاق عملياتها لمساعدة الفئات الضعيفة من الأطفال وصغار السن.

٢٩ - وأنشأت غواتيمالا لجنة وطنية لحقوق الطفل تشارك فيها ٤٢ منظمة حكومية وغير حكومية يتولى التنسيق بينها أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان ويمثلها المدافعون عن حقوق الطفل. وقدمت تلك المنظمات إلى الكونغرس مشروع مدونة بشأن الطفل تدخل تغييرات كبيرة في الإجراءات القضائية والإدارية المتعلقة بالطفل. وفي عام ١٩٩٦، سنّت غواتيمالا قانوناً لمنع العنف داخل الأسرة والقضاء عليه، والذي يوفر الحماية للمرأة، ول كبار السن والأطفال الذين يتعرضون لإساءة المعاملة. وعلى الرغم من تحسّن حالة الأطفال تحسناً كبيراً، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومن شأن اعتماد مشروع المدونة المتعلقة بالطفل أن يساعد على حماية حقوقه والقضاء على مختلف المشاكل التي تمسه.

٣٠ - السيد نايهوز (كوستاريكا): قال إن الفقر المدقّ مشكلة تمس ملايين الأطفال في جميع ربوع العالم. وهناك ٨٠٠ مليون طفل تقريباً يعانون من سوء التغذية، وعدد مشابه لا يتوافر لديه سبل الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية أو السكن الملائم. بل أن مئات الملايين من الأطفال لا يحصلون حتى على الحد الأدنى جداً من التعليم. وعلى المجتمع الدولي اتخاذ إجراء منسّق للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة ليتسنى التغلب على هذه المشاكل.

٣١ - وحالة الأطفال من ضحايا الصراع المسلح لا تقل خطورة، فقد لقي أكثر من مليوني طفل حتفهم فيما يقرب من ٣٠ صراعاً مسلحاً حول العالم شارك فيها نحو ربع مليون طفل كمحاربين. وهناك أكثر من ٤ ملايين طفل أصبحوا معاقين بدنياً وأكثر من مليون أصبحوا يتامى، ونحو ١٢ مليون فقدوا بيوتهم. وينبغي اتخاذ إجراء منسق لحل المشاكل الفريدة من نوعها التي تؤثر على الأطفال في الصراع المسلح. وكخطوة أولى، تؤيد كوستاريكا اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الذي سيعلن سن الثامنة عشر حداً أدنى للتجنيد في القوات المسلحة.

٣٢ - وقال إن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية مجال ثالث يدعو للقلق. ومن المؤسف أن بلده لم تكن معصومة من "سياحة الجنس". ومن ثم فقد قررت كوستاريكا أن تستخدم قوة القانون بالكامل في معاقبة الأشخاص المشاركين في مثل هذا النشاط الإجرامي. أما الاتجار بالقاصرات لأغراض الجنس واستغلالهن في البغاء وإنتاج المواد الإباحية، فقد تم تحديده كأعمال إجرامية. وتم إنشاء برامج لإعادة التأهيل توفر الرعاية لضحايا مثل هذه الأعمال المسيئة.

٣٣ - كما تشير القلق حالة الأطفال العاملين. وتسعى كوستاريكا لحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والحد منها، وشرعت في عملية التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج وطني لمحاربة تشغيل الأطفال، أنقذ بالفعل أكثر من ١٠٠ طفل عامل من التشرّد في الشارع. وينبغي بذل جهود أكبر للاعتراف بقيمة الأسرة وحماية دورها بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع. وأخيراً، يحث وفدها الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم تفعل ذلك بعد، أن تعلن تأييدها للتعديل المقترح للفقرة (ب) من المادة ٤٣ من الاتفاقية، التي ستزيد عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل من ١٠ إلى ١٨ عضواً.

٣٤ - السيدة مارتينيز (إكوادور): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر. وأضافت أن آلاف الأسر في إكوادور اضطرت إلى ترك منازلها والعيش حالياً في ملاجئ بسبب الثورات البركانية التي حدثت مؤخراً. وتم نقل ٣٠٠ ١ من الأطفال والمراهقين إلى مدارس ابتدائية وثانوية بالقرب من هذه الملاجئ ليواصلوا تعليمهم. وأعربت عن ثقتها في أن التدابير التي تتخذها الحكومة من شأنها أن تخفف من معاناة الأشخاص المتضررين وتمكنهم من العودة إلى بيوتهم بمجرد زوال الخطر.

٣٥ - ومضت تقول إنه بفضل الدعم المقدم من البنك الدولي واليونسيف، تواصل حكومة إكوادور تعزيز الإصلاحات القانونية الرامية إلى توفير الحماية الشاملة للطفل وفقاً لأحكام الدستور واتفاقية حقوق الطفل. ويجري العمل لإنشاء نظام وطني لا مركزي يوفر الحماية العامة للأطفال والمراهقين وقيم نظام عدالة مستقل ومتخصص في هذا المجال. ومع التزام الحكومة والمساعدة من جانب مختلف أجهزة الأمم المتحدة والتعاون المالي والتقني الدولي والثنائي، من المأمول فيه أن يصبح بالإمكان إقامة نظام سليم يضمن ممارسة جميع القُصُرِ حقوقهم بالكامل. وينبغي أن تصبح جميع التدابير لمساعدة الطفل، جزءاً من استراتيجية عالمية لمحاربة الفقر. وطالما بقي الفقر قائماً، سيظل القُصُرِ، لا سيما الفتيات، هم أكثر البشر معاناة.

٣٦ - وأعربت عن تأييد وفدها للعمل الذي تضطلع به اليونسيف لتصميم برنامج عالمي جديد يجعل من الممكن إعادة تحديد الخطوات اللازم اتخاذها في القرن الحادي والعشرين على أساس الالتزام بأهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل. وأضافت أن إكوادور تؤيد مختلف المبادرات الجارية حالياً؛ كما تؤيد دور اليونسيف كأمانة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن متابعة أعمال القمة المزمع عقدها في عام ٢٠٠١. وتتعهد إكوادور بالمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية ليتسنى للتقييم العام المحرز وتحديد العقوبات المواجهة أن يسهما كأساس لتعزيز الاتفاقات من أجل بلوغ الأهداف المقترحة لصالح الطفل في جميع أنحاء العالم. وأعربت في ختام كلمتها عن تأييد حكومتها للعمل الذي تضطلع به حالياً منظمة العمل الدولية من أجل القضاء تدريجياً على تشغيل الأطفال. وأضافت أن وفدها يتفق تماماً مع الرأي القائل بأن القضاء على تشغيل الأطفال غاية في حد ذاته، لكن ينبغي أن يسهم أيضاً كوسيلة قوية في تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة.

٣٧ - السيد كمارا (سيراليون): طالب باتخاذ خطوات إيجابية على كل من الصعيدين الوطني والدولي لمحاربة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الجنس وإنتاج المواد الإباحية. كما أن الدعوة ضرورية لتوعية الأطفال وآبائهم بحقوقهم ولإطلاع السلطات في حينه على هذه الإساءات. وأضافت أن مسألة الأطفال والصراع المسلح موضع اهتمام خاص لسيراليون حيث كان الجنود الأطفال ملمحاً مأساوياً في حرب المتمردين التي بدأت في آذار/مارس ١٩٩١. فقد جند المتمرّدون أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل دون سن الثامنة عشر ليصبحوا مقاتلين. وهناك في سيراليون نحو ٢,٥ مليون لاجئ، ٦٠ في المائة منهم أطفالاً. وقد تعرض هؤلاء الأطفال لمصاعب ذهنية وبدنية بالغة القسوة وهم بحاجة إلى رعاية خاصة لكي يبرأوا من الأعمال الوحشية التي تحملوها. فقد تم اختطاف معظم هؤلاء الأطفال. وصدرت الأوامر للأولاد باجتياز التدريب العسكري والمشاركة في عمليات قتالية نشطة وتعرضت الفتيات بعنف للانتهاكات الجنسية مراراً.

٣٨ - ويركز اتفاق لومي بين الحكومة والمتمردين على الأطفال المتأثرين بالصراع. أما نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجنود الأطفال، فمن شأنه في حالة النجاح أن يشكل عنصرا حاسما في إعادة تهيئة مناخ الأمن والاستقرار. وبدون تقديم المساعدة في حينها، فإن المجتمعات التي مزقتها الحرب في أفريقيا يمكن أن تقع بسرعة ثانية في دوامة العنف. ويلزم وضع برنامج شامل للمساعدة لتحقيق السلام الدائم والمستمر في البلدان المتأثرة بالصراعات وفي قارة أفريقيا بأسرها. وتتضمن المشاكل المعقدة للأطفال المتأثرين بالحرب استجابات فورية ومتناسبة. والتعاون الوثيق بين المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني يمثل عنصرا حاسما في تحديد استجابات منسقة وحلول ابتكارية. ولا ريب في أن كفالة احترام حقوق الطفل وحمايته ورفاهه هو التزام جماعي.

٣٩ - وأعرب عن امتنان وفده للمساعدة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والصراع المسلح، الذي اقترح برنامج عمل خاص للأطفال في سيراليون. ومن المأمول فيه أن يحظى هذا الاقتراح بما يستحقه من اهتمام. وأضاف أن هناك ارتباط قوي بين سهولة توافر الأسلحة الصغيرة والزيادة المأساوية في عدد الضحايا من الأطفال والنساء. وأدى انتشار تلك الأسلحة إلى استخدام صغار السن من الأطفال في ارتكاب أعمال العنف. ومن ثم يلزم اتخاذ إجراء متضافر لوقف الإنتاج غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وأشاد في ختام كلمته بالعمل الهام الذي تضطلع به اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية من أجل تخفيف أثر الصراع المسلح على الأطفال.

٤٠ - السيد كازيخانوف (كازاخستان): أشاد كثيرا بالأنشطة التي تضطلع بها لجنة حقوق الطفل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إيجاد الوعي باتفاقية حقوق الطفل وتقديم توصيات إلى الدول الأطراف بشأن تنفيذها. وأضاف أن وفده يلاحظ بارتياح كبير أن اليونيسيف تواصل جهودها لجعل حقوق الإنسان بكل جوانبها مسارا رئيسيا في عملها، ويرحب بالنهج القائم على الحقوق الذي تتبناه المنظمة في عملية البرمجة. وينبغي أن تقوم اليونيسيف، عند تنفيذ خطتها المتوسطة الأجل، بدور حاسم في زيادة تقديم الدعم للأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة.

٤١ - وينبغي أن تعيد اليونيسيف توجيه سياساتها بغية اتخاذ قرارات في حينها بشأن المناطق المحتمل نشوب صراعات فيها واعتماد تدابير وقائية لتفادي الأزمات التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جماعية لحقوق الأطفال والأمهات وغيرهما من الفئات الضعيفة اجتماعيا. كما أن التجربة التي اكتسبتها اليونيسيف في تدريس السلام والتسامح للأطفال وحل الصراع بالوسائل السلمية له قيمة كبيرة جدا وينبغي زيادة تطويرها وتطبيقها عمليا.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن الانتهاكات المرعبة لحقوق الطفل ما زالت تجري في أماكن كثيرة مسببة معاناة كبيرة وملحقة أدى بصحة الأطفال يتعذر معالجته. وفي العقد الماضي، لقي نحو مليوني طفل حتفهم نتيجة الحرب، وأصبح ما يقرب من ٦ ملايين معاقين بدنيا. أما قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) فإنه يعد وسيلة هامة للدعوة من أجل حماية الأطفال وكفالة حقوقهم. وفي هذا الصدد يلاحظ وفده بارتياح كبير أن الفريق العامل المعني

بمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، قد أعاد تأكيد التزامه بالانتهاء من أعماله في عام ٢٠٠٠.

٤٣ - وأشار إلى أن كازاخستان، وهي طرف في اتفاقية حقوق الطفل، تبذل قصارى جهدها لتنفيذ أحكام الاتفاقية. وقد اعتمدت عددا من الصكوك التشريعية لحماية حقوق الطفل وفقا لمبادئ القانون الدولي. وأكد في ختام كلمته على أهمية التعاون مع اليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٥١ حاء بشأن التأهيل البشري والأيكولوجي لمنطقة سيميبالا تينسك وأهمية البرنامج الخاص الذي يقدم الدعم والرعاية الصحية لأطفال منطقة بحر الآرال.

٤٤ - السيد إنغولفسون (أيسلندا): قال إن عددا متزايدا من الأطفال حول العالم يواجهون أخطارا جديدة تهدد حقهم في الطفولة والتنمية بل وحياتهم أيضا. وينبغي أن تأتي مصالح الطفل على قمة جدول أعمال الأمم المتحدة وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من تخطيط السياسات العامة في مجال التنمية. ومع التسليم بأن الفقر سبب جذري في تشغيل الأطفال، ينبغي أن تستند الأنشطة إلى تحليل دقيق للبيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي يعمل في ظلها الطفل. وفي كثير من الحالات يكون هذا العمل جزءا هاما في إضفاء الطابع الاجتماعي عليهم ويشكل استجابة منطقية للاختيارات المحدودة للأسرة. غير أنه ليس مقبولا أن يتعرض الأطفال للعمل في مهن خطيرة أو مستغلة أو مدمرة اجتماعيا أو محدودة تعليميا. وهو ما جعل أيسلندا ترحب بالاتفاقية الجديدة لمنظمة العمل الدولية.

٤٥ - ومن المعترف به عموما أن الفقر سبب جذري لظواهر عالمية مثل بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الإباحية. والتعاون الدولي ليس مطلوبا على المستوى الحكومي فحسب، بل أيضا بين الشركاء في القطاع الخاص. وتستطيع وسائل الإعلام القيام بدور لمنع استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، والذي ينشأ كثيرا عن وجود أزمة أخلاقية وروحية وكذلك نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية.

٤٦ - ومضى يقول إن التعليم ليس حقا أساسيا للأطفال فحسب، بل عامل حاسم في القضاء على جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بحق الأطفال. وفي عصر تزداد فيه الهجرة بين البلدان، حرم كثير من الأطفال من التعلم بلغاتهم الأصلية وأصبح لزاما عليهم أن يدرسوا بلغة جديدة، ولا بد من معالجة هذه المسألة. وفوق كل شيء، من الضروري إشراك الأطفال وصغار السن في المناقشات والإجراءات الرامية إلى تحسين بيئتهم الاجتماعية ووضع حد أدنى للمعايير المعيشية الدولية للأطفال.

٤٧ - وأضاف يقول إن وزراء خارجية بلدان الشمال الأوروبي الخمسة أصدروا مؤخرا إعلانا مشتركا ضد استخدام الجنود الأطفال وأشاروا إلى الحاجة إلى وضع معايير دولية في هذا الصدد. وأعرب عن تأييد أيسلندا للإسراع بوضع مشروع البروتوكول الاختياري ذي الصلة في صورته النهائية. وأضاف أنه لا ينبغي أن يشارك الأطفال في الأعمال الحربية تحت أي ظرف من الظروف.

٤٨ - السيد سيرقيوة (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الأطفال، بوصفهم أمل المستقبل وأضعف فئات المجتمع، يجب حمايتهم من الاستغلال الجنسي والاقتصادي والاتجار بهم. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعّالة على كافة المستويات تكفل تمتع الطفل بمستوى معيشي ملائم وإتاحة فرص وصوله للتعليم والخدمات الصحية. ويكمن النهج البالغ الفعالية في دعم الأسر: فالأسرة باعتبارها أساس المجتمع لها دور رئيسي ينبغي القيام به من أجل حماية حقوق الطفل.

٤٩ - ورغم جهود الأمم المتحدة، لا يزال الفقر ولا تزال المصاعب من نصيب كثير من أطفال العالم، لا سيما في البلدان النامية. وفي أفريقيا، بوجه خاص، نجد الأطفال في أغلب الأحوال هم ضحايا الصراع المسلح، وهي حالة تزيد من تفاقمها الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والبيئة الاقتصادية غير المواتية، وتزايد أعباء الدين الخارجي، بينما في فلسطين وفي غيرها من المناطق المحتلة، يقتل الأطفال ويتعرضون للتعذيب والاعتقال دون أن يرتكبوا أية جريمة. وفي البلدان المنكوبة بالألغام الأرضية المتروكة من الحرب العالمية الثانية وما بعدها، يقتل الناس ويشوهون ومن المحتم أن أكثر الضحايا هم الأطفال. والبلدان المسؤولة عن زراعة هذه الألغام لا تعير أية أهمية لهذه المسألة، ولا تقدم أي تعويضات ولا توفر أية مساعدات تقنية لإزالة تلك الألغام.

٥٠ - والصراعات المسلحة التي يستخدم فيها الأطفال كجنود تعد وصمة عار على جبين البشرية. ومن المأمول فيه أن يختتم قريبا بالنجاح العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ولقد قام الممثل الخاص للأمين العام بعمل يدعو للإعجاب في زيادة الوعي بهذه المسألة.

٥١ - واستطرد قائلاً إن الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل تمثل فرصة ثمينة لتقييم دور الاتفاقية في تعزيز حقوق الطفل على جميع المستويات وتشجيع الدول الأطراف على الامتثال لأحكام الاتفاقية امتثالاً كاملاً. وأضاف أن حكومته اعتمدت تشريعات مستمدة أحكامها من تعاليم الدين الإسلامي ومن قيم المجتمع وعاداته من أجل حماية الأطفال ورعايتهم. وقد تحقق الكثير من الانجازات، رغم الصعوبات الناشئة عن الجزاءات الظالمة التي فرضت على البلد لمدة تزيد على سبع سنوات.

٥٢ - وأثنى في ختام كلمته على جهود اليونيسيف في مجال تقديم الرعاية للأطفال، وخاصة الأطفال المعاقين وعلى لجنة حقوق الإنسان لتقريرها بشأن الاتجار بالأطفال. وأعرب عن الأمل في أن ينتهي قريبا إعداد مشروع البروتوكول الاختياري بشأن بيع وبغاء الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية.

٥٣ - السيدة كوسا (موزامبيق): قالت إن موزامبيق تشارك ناميبيا الرأي فيما ورد في بيانها. فحكومتها ملتزمة بأن تكفل احترام جميع مواطنيها لحقوق الطفل، واتخاذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير لتحسين الأحوال المعيشية للأطفال الموزامبيين. وأحد التحديات الرئيسية التي مازالت تواجه حكومتها هو إعادة إدماج الأطفال اليتامى أو المشوهين أو المعاقين بسبب الحرب. وبمساعدة المنظمات الوطنية والدولية وغير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تمكنت حكومتها من توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم لأمثال

هؤلاء الأطفال، ولكن نقص التمويل يعوق جهودها المبذولة في هذا الشأن. وبالنظر إلى أهمية كفالة احترام حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح، ينبغي، بالنسبة لليونيسيف التي لها خبرات كبيرة في هذا المجال، أن تحصل على الموارد اللازمة التي تمكنها من مواصلة عملها.

٥٤ - ومن المؤسف، إجبار الأطفال على ممارسة البغاء في وقت مبكر. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عملية ضد استغلال الأطفال في البغاء وبما يكفل لفتيات اليوم أن يصبحن نساء المستقبل المجلات. وتسليما بأن بغاء الأطفال يسهم كثيرا في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق، تسعى الحكومة إلى زيادة الوعي بهذا الوباء من خلال الحملات التثقيفية ودراسة الوسائل اللازمة للتصدي للاتجار بالأطفال.

٥٥ - السيدة راميرو لوبيز (الفلبين): أكدت التزام حكومتها باتفاقية حقوق الطفل التي تجسد الحقيقة القائلة بأن للأطفال نفس حقوق الكبار. وقد حددت التشريعات في الفلبين منذ زمن طويل حقوق الأطفال والآباء ومسؤولياتهم؛ وتركز خطة وطنية للأطفال على مجالات الاهتمام الرئيسية. كما سنت قوانين إضافية تكفل معالجة الملح بمادة اليود، وزيادة شمول التحصين بحيث يصل إلى ٩٠ في المائة، وتشجيع الرضاعة الثديية والرعاية الصحية المدرسية وبرامج التغذية. ويتاح للأطفال في المناطق النائية فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي، وتعكف الحكومة حاليا على تحسين الخدمات المتعلقة بالأطفال في مرحلة الحضانة السابقة على الالتحاق بالمدرسة.

٥٦ - وعلى الرغم من البيئة المنزلية المواتية عموما، لا يزال أطفال الفلبين عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. وقدمت الحكومة تشريعا ينص على فرض عقوبات مشددة على استغلال الأطفال في البغاء والاتجار بهم، واستخدام الأطفال في عروض خليعة وغيرها من الإساءات الجنسية. وتم توفير حماية خاصة لفئات معينة من الأطفال - كالأطفال العاملين والأطفال في حالات الصراع المسلح - وتم اعتماد وإقرار قوانين محلية ومشاركة بين البلدان، تتولى، في جملة أمور، محاربة بيع الأطفال. وهناك حاليا على جدول الأعمال التشريعية، مشروع قانون يجعل من الأعمال المسيئة للأطفال جريمة مخلة بالشرف. كما سعت الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص، إلى توفير المأوى والخدمات التأهيلية للفتيات ممن تعرضن للإساءة الجنسية، ويجري وضع خطة عمل وطنية لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية.

٥٧ - ومضت تقول إنه من بين ما مجموعه ٢٢,٤ مليون طفل فلبيني، يعمل ٣,٧ ملايين طفل من أجل الحصول على القوت. والبعض يعمل في ظروف تسودها المخاطر. وقد صدقت حكومتها على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، التي تدعو لتعزيز إنفاذ القوانين الوطنية القائمة بشأن تشغيل الأطفال، لا سيما فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل، الذي يبلغ حاليا ١٥ سنة. ومنذ عام ١٩٩٢، تمكن جهد مشترك بين الوكالات من إنقاذ ما يربو على ٢٠٠ من القاصرات، تعملن، في جملة أمور، في البارات والنوادي الليلية، كما أصدرت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن المهن الخطرة بالنسبة للعمال صغار السن، وتسعى للتصديق في وقت مبكر على الاتفاقية الجديدة لمنظمة العمل الدولية.

٥٨ - ويوجد حالياً نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من أطفال الشوارع في الفلبين. وهناك برامج ترمي إلى لم شملهم مع أسرهم، وتوفير التعليم وفرص العمل والخدمات الأساسية الأخرى لهؤلاء الأطفال. كما اتخذت الحكومة تدابير لمحاربة إشراك الأطفال في الصراع المسلح وإعادة إدماج الأطفال الضحايا في المجتمع المحلي. وأعربت عن امتنان حكومتها بوجه خاص لما تقدمه اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية من دعم لتنفيذ برامجها من أجل تعزيز حقوق الطفل.

٥٩ - السيد جيت (الهند): قال إنه في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل لم يتغير الوضع كثيراً. فالأطفال لا يُستخدمون فحسب في الصراعات على يد عناصر فاعلة خارج نطاق الدولة، بل يعانون أيضاً بصورة متزايدة من العنف المنزلي، أو يلقي بهم في أتون الدعارة من أجل الحصول على قوتهم بشق الأنفس. وينبغي النظر في المسائل التي تخص الأطفال في سياقها الاجتماعي - الاقتصادي، غير أنه يتم في أغلب الأحيان اعتماد نهج قائم على حالة معينة أو ممارسة لحقوق الإنسان تتجاهل الوقائع الموجودة في البلدان النامية. ومن العسير إدراك حقوق الإنسان مع وجود أسر مهمشة بإطراد وتدفق رأس المال الخاص الذي نادراً ما يستثمر في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية الميسورة والمياه والمرافق الصحية.

٦٠ - ومن اليسير جداً التكلم نظرياً عن "الأطفال في الصراعات المسلحة" و "استغلال الأطفال في البغاء" وحقوق الإنسان. وفي ظل عدم وجود التمويل والموارد التكنولوجية لا يمكن أن نأمل في تنفيذ أي برنامج اقتصادي أو اجتماعي في هذا المجال. وجميع البلدان النامية مهتمة جداً بأطفالها وبحقوقهم ورفاههم ومع ذلك، هناك ١٣٠ مليون طفل محرومين من التعليم الأساسي و ٢٠٠ مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية. وفي جوهر هذه المشاكل العلاقة الوثيقة بين الفقر والحرمان، مع وجود موارد هزيلة لا يكاد يكون لها أي أثر في تلك المجالات موضع الاهتمام.

٦١ - وأضاف يقول إن الحكومات عرضة للفحص والتدقيق في تصرفاتها. ولكن يلزم وجود آليات لضمان مساءلة العناصر غير الخاضعة للدولة والإرهابيين المسؤولين إلى حد كبير عن استغلال الأطفال في الصراع المسلح. ويتفق وفده مع الرأي القائل بأن انهيار نظام القيم هو أكبر خسارة مدمرة يمكن أن يعاني منها أي مجتمع. والواقع أن تدمير مستقبل مجتمع ما أمر حتمي إذا ما شب أطفاله منحرفين ومعرضين للأذى وبدون أمل. وقد كثر الكلام عن الأنشطة الإنسانية لصالح الأطفال. لكن من المؤسف أن من النادر الإشارة إلى بذل جهود تعاونية لضمان النمو الاقتصادي المستدام الذي يمكنه وحده القضاء على السبب الجذري للحرمان والصراعات، ألا وهو الفقر.

٦٢ - السيدة كيم هيو-يون (جمهورية كوريا): قالت إنه رغم أوجه التحسن الملموس في رفاه الأطفال، تستمر أوجه التباين الشديد على الصعيد الإقليمي، في جملة أمور، من بينها الصحة والتعليم. غير أنه من الممكن أن تتغير هذه الحالة بصورة كبيرة من خلال الجهود الوطنية والدعم الدولي. وتبين صراعات اليوم بجلاء شديد أن الأطفال أصبحوا هدفاً للعنف، ويجري استخدامهم كرهائن بشرية في أعمال عسكرية مجردة من المبادئ الخلقية ترمي إلى إرغام المجتمعات على الإذعان. ويتم إعداد الأطفال في مناطق الحروب لقتل إخوانهم من البشر دون

أن يدركوا جسامة جرائمهم. وهذه الآثار التي خلفتها الحروب على عقول صغار السن التي يسهل التأثير عليها، تجعل إعادة الإدماج الاجتماعي أمراً بالغ الصعوبة.

٦٣ - ومضت تقول إن الهدف العاجل هو القضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل التي لا يمكن التغاضي عنها؛ ويرحب وفدها بوجه خاص بالحقيقة التي تشير إلى أن الاتفاقية الجديدة لمنظمة العمل الدولية لم تقصر تعريف عمل الأطفال على الاستغلال الاقتصادي. وتسليماً بأن الفقر وراء تشغيل الأطفال، يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده في هذا الصدد. كما ينبغي أن تعطى الأولوية لإتاحة فرص الوصول عموماً إلى التعليم الابتدائي، وينبغي اتخاذ إجراء دولي ضد مروجي صناعة الجنس وعملائها ومحاربة سياحة الجنس. وأضافت أن وفدها يؤيد بقوة التوصية التي تدعو مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، إلى النظر في مسألة استغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. ومن المأمول فيه أن يقوم فريق الخبراء المعني بإعداد مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتنسيق عن كثب مع الفريق العامل المعني بصياغة مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

٦٤ - وأعلنت في ختام كلمتها ترحيب جمهورية كوريا بالتقدم المحرز في مجال التحصين منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لا سيما المبادرة التي تقودها اليونيسيف لإنشاء التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق المعني بلقاحات الأطفال. ويجب أن يكون لمصير أطفال العالم الأولوية على الصعيدين الدولي والعالمي. وأعربت عن تعهد حكومتها بأن تبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك الهدف.

٦٥ - السيدة مونروي (المكسيك): تكلمت باسم مجموعة ريو. فقالت إن أعضاء المجموعة يولون أهمية خاصة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها وأعربت عن الأمل في أن يتحقق سريعاً التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، تؤيد مجموعة ريو النداء الموجه إلى الدول الأطراف التي لديها تحفظات على الاتفاقية أن تراجع تحفظاتها ليتسنى سحبها. وأضافت أنه بالنظر إلى ما يتعرض له الأطفال في العالم من إساءة بدنية واستغلال، يجب بذل مزيد من الجهد لكفالة تنفيذ أحكام الاتفاقية على النحو الفعال.

٦٦ - واستطردت قائلة إن مجموعة ريو تؤكد أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة حقوق الطفل ويجب على الدول الأطراف مواصلة جهودها لتنفيذ توصيات اللجنة. كما تؤيد المجموعة النهج الذي تتبعه اليونيسيف في تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتلاحظ مع الارتياح برامج ومشاريع تلك المنظمة الرامية إلى مساعدة الدول الأطراف على تقديم تقاريرها وتنفيذ التزاماتها.

٦٧ - وتابعت تقول إن الاستغلال الجنسي للأطفال من أبشع أشكال انتهاكات حقوق الطفل ويسبب تدميراً بدنياً ونفسياً يتعذر إصلاحه. ويلزم اتخاذ إجراء دولي فعال ووجود تعاون دولي وثيق لمحاربة استغلال الأطفال في البغاء، وسياحة الجنس واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وينبغي حظر استغلال الطفل في إنتاج أي شكل من أشكال المواد الإباحية والقضاء على هذا العمل اللا أخلاقي. وأكدت، في هذا الصدد، تأييد مجموعة ريو للعمل الذي تقوم به المقررة الخاصة لحقوق الإنسان في هذا الصدد. وأعربت عن الأمل في أن يحقق الفريق

العامل المعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل خاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية أهدافه في القريب العاجل.

٦٨ - وطالبت بضرورة إيجاد حل سريع ودائم للتخفيف من معاناة الأطفال في الصراع المسلح وحالات ما بعد الحرب. فلا بد من تطبيق إجراء سياسي متضافر وممارسة ضغوط دولية منسقة ضد أولئك الذين ينتهكون بانتظام حقوق الطفل في هذا الصدد. وأعربت عن تأييد مجموعة ريو الثابت للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح والفريق العامل المعني بوضع مشروع بروتوكول خاص بإشراك الأطفال في النزاع المسلح.

٦٩ - وقالت إنها تؤكد على أهمية اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، وتشدد على الحاجة الملحة إلى توفير فرص وصول الأطفال عموماً إلى تعليم ابتدائي جيد النوعية. وفي هذا الصدد، فإنها تشجع العمل الذي تضطلع به المقررة الخاص بشأن حق الأطفال في التعليم وأضافت أن على الحكومات، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مواصلة العمل الذي يرمي إلى القضاء على العادات والممارسات التمييزية ضد الفتيات والتي تلحق بهن الضرر والأذى، وفقاً للتوصيات التي قدمها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومن المزعج أيضاً تزايد عدد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهي حالة تفاقت بسبب عدم وجود الدعم الأسري والنظم الصحية الملائمة. وقد أولت لجنة حقوق الطفل اهتماماً خاصاً بالأطفال المعوقين، وما من شك في أن مقترحاتها بشأن الإدماج الاجتماعي لهؤلاء الأطفال من شأنه أن يعزز العمل الذي تضطلع به الدول الأطراف لاعتماد استراتيجيات ترمي إلى تشجيع مشاركتهم في جميع نواحي الحياة، لا سيما التعليم.

٧٠ - وأشارت إلى أن مجموعة ريو أكدت من جديد في آذار/مارس ١٩٩٩، التزامها بضمان التمتع الكامل بحقوق الطفل في ظل ظروف تحبذ تنمية الطفل بالكامل بدنياً وفكرياً. وحماية الطفل وتعزيز حقوقه مهمة مشتركة تتطلب التزام جميع العناصر الفاعلة في المجتمع. وسيصبح بالإمكان، من خلال الجهود الموحدة، إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تمس الطفل، وبخاصة في أفقر البلدان. وأعربت، في هذا الصدد، عن الأمل في أن مشروع الإعلان وبرنامج العمل بشأن بناء ثقافة سلم ولا عنف من أجل الطفل، سوف يساعد على تحقيق أهداف العقد الدولي لبناء ثقافة سلم ولا عنف من أجل الطفل. وكررت في ختام كلمتها التزام البلدان الأعضاء في مجموعة ريو بقضية الطفل والعمل بنشاط لكفالة تعزيز حقوقه وحمايتها بوصفها أحد التحديات الرئيسية في الألفية الجديدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

- - - - -